# الفصل الثاني

# الدخل

يتألف دخل الفرد من مقبوضاته في فترة من الزمن نتيجة لتملكه لنوع من أنواع الثروة أو نتيجة لمساهمته الإيجابية في عملية الإنتاج. ويتمثل النوع الأخير في الأجور والمرتبات بينما يتمثل النوع الأول في السندات التي يحصل عليها أصحاب السندات والأرباح التي يحصل عليها أصحاب الأسهم أو الريع الذي يعود على صاحب الأرض، وتكون كل هذه المقبوضات على شكل نقود غير أنها قد تتخذ صورا أخرى. وأي بيان عن الدخل لابد أن يقترن بفترة زمنية معينة والحقيقة أن الدخل عبارة عن تيار متدفق لا يمكن قياسه إلا ببحثه في فترة زمنية محددة.

ولو حاولنا أن نعرف الدخل تعريفا دقيقا، فإننا ندفع أنفسنا في إشكالات عسيرة، وتتعلق إحدى الصعوبات التي نواجهها عند تحديدنا لهذه العوامل بالسلع التي ينتجها ويستهلكها نفس الشخص أو نفس الأسرة. فليس من المنطق أن نقول أن الفلاح الذي يربي خروفا ثم يذبحه لتأكله الأسرة لا يضيف إلى دخله شيئا بينما أنه لو ذبحه وباعه بمبلغ من المال ثم اشترى بالعائد قدرا من اللحم يزيد دخله بمقدار الثمن الذي باع به الخروف. غير أن هذا الوضع غير المنطقي يحدث فعلا، فعلى الأقل لا يحاول أحد أن يعتبر الخضروات التي يزرعها الشخص في حديقة داره جزءا

من دخله. ولكن لابد من التسليم بأن هذه الفواصل التي نقيمها غير منطقية في بعض الأحيان.

وثمة صعوبات أخرى تتعلق بنظرتنا إلى الخدمات التي تتاح لنا من بعض الممتلكات (مثل المنزل أو السيارة) فهل تعتبر جزءا من الدخل أم لا؟ من العسير أن نميز بين ما نحصل عليه على شكل أسباب الراحة التي قد أتمتع بها من ملكيتي لمنزلي وبين اللذة التي استمتع بها من قيادتي لسيارتي الخاصة غير أن سلطات الضرائب تعتبر النوع أول دخلا ولا تعتبر النوع الثاني كذلك.

وثمة صعوبات أخرى تنشأ عن ترددنا في احتساب أرباح رأس المال دخلا أم لا. فلو اشتريت سيارة أو سهما ثم بعتها أو بعته وحققت لنفسك ربحا من هذه العملية فلا يعتبر هذا الربح دخلا ولكن لو كانت طبيعة العمل الذي تعمله تقوم على مثل هذه الأرباح (كان تكون بائعا للسيارات المستعملة) فإن هذه الأرباح تعتبر دخلا.

## الناتج والدخل

عند حسابنا للناتج القومي الإجمالي يجب ألا نحسب الشيء أكثر من مرة واحدة فلو كان الفلاح يزرع في عام معين قمحا وكان القمح يطحن فيتحول إلى دقيق فإن قيمة الناتج في ذلك العام هي قيمة الدقيق وليست هي قيمة القمح والدقيق معا، لأن القمح هو الذي تحول إلى دقيق. وبالتالي لو طحن هذا العام محصول القمح من العام الماضي فإن الناتج الإجمالي هذا العام هو الفرق بين قيمة القمح وقيمة الدقيق.. أما قيمة

القمح نفسها فقد حسبت على أنها جزء من ناتج العام الماضي. ولو حسبناها في ناتج هذا العام نكون قد وقعنا في خطا الازدواج الحسابي. فقيمة الناتج هذا العام تساوي القيمة الإجمالية للناتج بعد طرح قيمة المواد الأولية المستهلكة في عملية الإنتاج وهي القمح في هذه الحال. وعند حسابنا الناتج القومي الإجمالي لمقارنته بالدخل القومي الإجمالي لابد من أن نتأكد من أننا ندخل في "الناتج" جميع تلك السلع والخدمات التي يؤدي إنتاجها إلى الحصول على دخل وإننا لم ندخل فيها أية سلع أو خدمات أخرى بحيث لا تحسب في الناتج القومي قيمة الخضراوات التي تزرعها في حديقة منزلك أو الخدمات التي تؤديها لك سيارتك بينما تحسب فيه الخدمات التي يتيحها لك منزلك الخاص.

ولو حددنا الناتج والدخل فلابد من أن يكون الدخل القومي الإجمالي في أية فترة هو نفس القيمة الإجمالية للناتج القومي. وهذا تكافؤ ينطبق على أي اقتصاد مغلق. فالناتج ينشأ عن الانتفاع بالخدمات الإنتاجية بينما ينشأ الدخل عن الخدمات الإنتاجية المتاحة. ولابد في أية فترة من الفترات أن تتعادل قيمة الخدمات الإنتاجية المنتفع بها مع قيمة الخدمات الإنتاجية المتاحة.

وإذا رجعنا إلى المثال الوارد في الفصل السابع الذي افترضنا فيه أن قيمة الناتج الإجمالي للدقيق هي ١٨٠ جنيها وكان من نصيب الفلاح ١٠٠ جنيه ونصيب كل من العامل والطحان ٤٠ جنيها وافترضنا أن المجتمع يتألف من ١٠٠ شخص من كل نوع لوجدنا أن الدخل الإجمالي يساوي ١٨٠٠٠ جنيه وهو يعادل ناتج الدقيق. ويمكننا أن نحدد

الحسابات القومية كما يلي:

| الدخل | | الناتج | |
|---|---|---|---|
| | جنيها | | جنيها |
| دخل المزارعين | ١٠٠٠٠ | قيمة الدقيق المنتج | ١٨٠٠٠ |
| دخل الطحانين | ٤٠٠٠ | | |
| دخل العمال | ٤٠٠٠ | | |
| | ١٨٠٠٠ | | ١٨٠٠ |

ويمكننا بصفة عامة أن نمثل الحسابات القومية في أي اقتصاد كما يلي:

| | الدخل بالألف جنيه | | الناتج بالألف جنيه |
|---|---|---|---|
| أجور | ١٠٠٠٠ | قيمة ناتج السلع المنتجة والخدمات | ٢٢٠٠٠ |
| مرتبات | ٢٠٠٠ | | |
| أرباح | ٨٠٠٠ | | |
| دخول أخرى | ٢٠٠٠ | | |
| | ٢٢٠٠٠ | | ٢٢٠٠٠ |

ولابد من أن ندخل تعديلين على البيان المبسط السابق وهما يتعلقان بالأرباح وأولهما أن أصحاب الأسهم لا يحصلون على جميع الأرباح فهناك أرباح تحتجزها الشركات وتسمى "أرباح غير موزعة" وإن كانت هذه الأرباح من حق أصحاب الأسهم إلا أنهم لا يستطيعون استخدامها مباشرة في شراء السلع والخدمات التي يريدونها لأغراضهم الاستهلاكية. أما

التعديل الثاني فناتج عن أن الثروة الحقيقية تبلى بمضي الوقت ومن كثرة الاستعمال ولذلك لابد أن تخصم المؤسسات من أرباحها جزءا مقابل صيانة الآلات وغيرها من أنواع الثروة الحقيقية واستهلاكها. والواقع أننا لم ندخل في اعتبارنا هاتين النقطتين عند حسابنا للصورة العامة للدخل والناتج. ويمكن أن نسمي أحد الحسابين بعد خصم الأرباح غير الموزعة وقيمة الاستهلاكات بالدخل القومي الصافي والآخر الناتج القومي الصافي ويصبح البيان كالآتي:

| الدخل القومي الصافي بآلاف الجنيهات | | الناتج القومي الصافي بآلاف الجنيهات | |
|---|---|---|---|
| الأجور | ١٠٠٠٠ | قيمة ناتج السلع والخدمات الصافي | ٢٠٠٠٠ |
| المرتبات | ٢٠٠٠ | | |
| الأرباح الصافية (بعد خصم مخصصات الاستهلاك) | ٦٠٠٠ | | |
| دخول أخرى | ٢٠٠٠ | | |
| | ٢٠٠٠٠ | | ٢٠٠٠٠ |

ويستخدم كل من الدخل القومي والناتج القومي بنوعيهما- أي الصافي والإجمالي- في التحليل الاقتصادي. ولا شك في أن قياس الدخل القومي الإجمالي أسهل من قياس الدخل القومي الصافي نظرا لوجود عقبات كثيرة في سبيل تحديد المبالغ المخصصة لاستهلاك رأس المال.

## الادخار والاستثمار

يمكننا القول أن أصحاب الدخل إما أن ينفقوا دخولهم في أغراض الاستهلاك الحالي أو يضعوه جانبا في شكل من أشكال الثروة فيزيدون ممتلكاتهم من الثروة.

ونقول في الحالة الأولى أنهم "يستهلكون" بينما نقول في الحالة الثانية أنهم "يدخرون"، ولابد أيضا من أن نفرق بين الاستهلاك والادخار فلو استخدمت دخلك في العام الحالي في شراء المواد الغذائية أو في السفر أو في أغراض الترفيه فيقال أنك تستهلك الدخل. ومن الواضح أنك لو اشتريت سهما أو سندا فإنك تضيف إلى ثروتك ومدخراتك. ولعل السلع الاستهلاكية الباقية مثل السيارات والملابس تثير بعض الصعوبات. فلو اشتريت آلة موسيقية بدخلك في هذا العام فإنك تضيف إلى ثروتك شيئا جديدا ولكن لا يمكن أن يعتبر هذا الإنفاق ادخارا بل هو استهلاك. وقد لا يكون هذا الوضع مرضيا غير أنه هو الوضع المألوف. ومشتريات الأفراد الهامة من الثروة الحقيقية التي تعتبر ادخارا هي المنازل. وهكذا نجد أن الفاصل بين الاستهلاك والادخار يشبه الفاصل بين الثروة التي تعمل على زيادة الدخل والتي لا تزيد الدخل.

والآن نتحول إلى دراسة جانب الناتج من الحسابات القومية ونتتبع ما يحدث للناتج الإجمالي المنتج في البلاد في فترة معينة. ومن المناقشة السابقة يمكننا أن نتوصل إلى الحل التالي:

يستخدم جزء من الناتج القومي للاستهلاك المنزلي الحالي، وجميع

مشتريات الأغذية والسيارات وغيرها تعتبر استهلاكات، أما باقي الناتج القومي فيضاف إلى ممتلكات الدولة من الثروة الحقيقية. وتعتبر هذه العملية "استثمارا" وهي تتخذ شكلين هما "الاستثمار الثابت" و"الاستثمار في المواد الأولية" أي غير الثابت. ويتضمن الاستثمار الثابت الإضافات إلى الثروة الحقيقية المملوكة على شكل آلات ومصانع ومنازل أما النوع الثاني فهو يتضمن الإضافات إلى المخزون من المواد الأولية والسلع التي في مرحلة الإنتاج والمنتجات المعروضة للبيع.

ويمكن قياس الاستثمار والادخار إما قبل خصم مخصصات استهلاك رأس المال الثابت أو بعده وهما في ذلك يشبهان الدخل والناتج. ويتألف الاستثمار الإجمالي من الإضافات الإجمالية للثروة الحقيقية بما في ذلك الجزء الذي يحل محل المعدات والمباني القديمة التي بليت، ولكن للحصول على الاستثمار الصافي فإننا نستبعد عنصرا لإحلال هذا. ويتضمن الادخار الصافي المبالغ المخصصة للإنفاق على عملية تجديد الموجودات الثابتة عندما تبلى بينما أن الادخار الصافي لا يتضمنها، وقد يكون الاستثمار الصافي سلبيا لو كانت الإضافات الإجمالية للثروة الحقيقية غير كافية لتجديد جميع الآلات والمباني التي تبلى وقد تكون الاستثمارات الرأسمالية سلبية ويحدث هذا عندما يقل إجمالي الموجودات.

ولدينا الآن فكرتين هما الادخار والاستثمار وهما عظيمتا الأهمية في تحليل القوى التي تحدد الدخل القومي. ويتألف الادخار من ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستهلك بينما يتألف الاستثمار من ذلك الجزء من الناتج الذي يضاف إلى ممتلكات البلاد من الثروة الحقيقية.

وثمة أمرين هامين يتعلقان بتعريفنا للفظي الادخار والاستثمار. الأمر الأول هو أن القرارات التي تتخذ بشأن الإقدام على الادخار أو الامتناع عنه وكثيرا ما يتخذها أشخاص غير الذين يقررون الاستثمار. وثانيا أنه يترتب على تعريفنا للفظين أن الادخار والاستثمار لابد من أن يتساويا في أية فترة من الفترات.

والواقع أن عدم ارتباط القرارات الخاصة بالاستهلاك بالقرارات الخاصة بالاستثمار له أثر كبير في نظرية تحديد الدخل. والأسرات هي التي تتخذ قرارات الامتناع عن استهلاك الدخل الجاري لأنها هي التي تحصل على الدخل في النهاية، أما الصفة الثانية التي يتميز بها الادخار الاستثمار فهي إنهما يتساويان في أية فترة من الفترات ويمكن أن نثبت ذلك بإحدى طريقتين أولهما بتتبع التغيرات التي تطرأ على الدخل والناتج وثانيهما باحتساب الإضافات للثروة التي يمتلكها مختلف الأفراد.

وهناك طريقتان لاستخدام الدخل وطريقتان لاستخدام الناتج كما ذكرنا في مثال الاقتصاد المبسط المذكور سابقا. فإما أن يستهلك الدخل أو يدخر أما الناتج فهو إما أن يستهلك أو يستثمر. وقد رأينا أن الدخل القومي في أية فترة من الفترات يعادل الناتج القومي في نفس الفترة. ويترتب على ذلك أن يتساوى الادخار والاستثمار في الحسابات القومية. ويمكن إثبات هذا التكافؤ بالمثال التالي:

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار (عدديا)

الناتج القومي = الاستهلاك + الاستثمار

ولكن الدخل القومي = الناتج القومي

إذا الادخار = الادخار

ويمكننا أن نفهم تكافؤ الادخار والاستثمار في الحسابات القومية بالنظر إلى الإضافات إلى الثروة التي يمتلكها الأفراد، وغالبا ما يكون المالك مؤسسة والمؤسسة التي تحصل على ثروة حقيقية جديدة لابد أنها دفعت قيمة هذه الاستثمارات الجديدة بإحدى طرق أربعة:

فإما أنها امتنعت عن توزيع كل أرباحها إلى أصحاب الأسهم أو أنها اقترضت من الأفراد على شكل سندات أو أسهم جديدة أو من البنوك وغيرها من بيوت المال أو قد خفضت ممتلكاتها النقدية أو باعت سندات واستخدمت قيمة هذه السندات في شراء آلات جديدة.

وقد تتبع المؤسسات إحدى أكثر من طريقة في تمويل استثماراتها ولو اتبعت الطريقة الأولى في التمويل فإن المؤسسات تميل إلى الادخار نيابة عن أصحاب الأسهم، وفي الحالات الثلاث الأخرى تكون المؤسسات قد باعت بعض حقوقها لأشخاص آخرين، فتنتقل ملكية هذه الحقوق إلى هؤلاء الأشخاص. ولابد أن تؤول ملكية هذه السندات أو الأسهم إلى الأشخاص لديهم مدخرات يستثمرونها في زيادة ثرواتهم الحقيقية ولكن إذا كانت المؤسسات تقترض من بيوت المال أو البنوك أي أنها تحول هذه الحقوق إلى تلك الهيئات فيمكننا أن نقول أن الهيئات التي انتقلت ملكية هذه الأوراق المالية لها قد زادت من ثروتها الحقيقية. ولذلك يمكن أن نعتبر المصارف وبيوت المال وسيطة بين المستثمرين وبين من هم على استعداد

للتنازل عن بعض حقوق الملكية الخاصة بهم. ومن ثم فبغض النظر عن طريقة تمويل الاستثمار لابد أن تتحول هذه الاستثمارات إلى ممتلكات أطراف أخرى ونكون بذلك قد وصلنا إلى الاستنتاج التالي وهو:

أنه لابد أن تكون قيمة الادخار والاستثمار في الحسابات القومية متساوية.